

اللجنة الثالثة
الجلسة ٤
المعقودة يوم الثلاثاء
١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة التاسعة والأربعون
الوثائق الرسمية

محضر موجز للجلسة الرابعة

الرئيس: السيد سييسي (السنغال)

المحتويات

البند ٩٣ من جدول الأعمال: القضاء على العنصرية والتمييز العنصري (تابع)

البند ٩٤ من جدول الأعمال: حق الشعوب في تقرير المصير (تابع)

././.

Distr.GENERAL
A/C.3/49/SR.4
7 November 1993
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official . Records Editing Services, room DC2-794, 2 United Nations Plaza . وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٢٠

البند ٩٣ من جدول الأعمال: القضاء على العنصرية والتمييز العنصري (تابع) (A/49/18، وA/49/287-S/1994/894، وA/49/403، وA/49/404، وA/49/462، وA/49/464)

البند ٩٤ من جدول الأعمال: حق الشعوب في تقرير المصير (تابع) (A/49/271، وA/49/287-S/1994/894، وA/49/312، وA/49/331، وA/49/362، وA/49/381، وA/49/402)

١ - السيد بروز (أوكرانيا): قال إنه رغما عن التطورات الإيجابية الملحوظة التي جرت في جنوب افريقيا، فما يزال القضاء التام على جميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري، ورهاب الأجانب والتعصب مهمة عاجلة ماثلة أمام المجتمع الدولي. ويرحب وفده بإعلان العقد الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري، الذي أصدرته الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين، وبرنامج العمل المرفق.

٢ - وأردف قائلاً إن إجراء انتخابات حرة وغير تمييزية للمرة الأولى في جنوب افريقيا يؤكد أن عملية القضاء على الفصل العنصري، وهو أشأم أشكال العنصرية، تسير في مسار لا رجعة فيه. وتشعر أوكرانيا بالفخر للمهمة الفعالة التي أدتها في شغل منصب نائب رئيس اللجنة الخاصة لمكافحة الفصل العنصري.

٣ - وأضاف قائلاً إنه لا يوجد بالعالم أي بلد خال من مظاهر العنصرية، والتمييز العنصري ورهاب الأجانب. وهذه المظاهر تؤثر حالياً على جميع الأقليات الإثنية، والسكان الأصليين، والعمال المهاجرين واللاجئين والجماعات الدينية، وهي محفوفة بالمخاطر التي تتهدد السلم والأمن على الصعيدين الوطني والدولي. لذا تؤيد أوكرانيا وضع منهج مفاهيمي لتحديد كامل نطاق طرائق التمييز الجديدة هذه، التي تتسم عادة بالدهاء والمكر. كذلك تحث أوكرانيا جميع الدول على أن تتعاون مع المقرر الخاص، وخاصة بهدف تطبيق قرار لجنة حقوق الإنسان ٦٤/١٩٩٤ المعنون "تدابير لمكافحة الأشكال المعاصرة من العنصرية، والتمييز العنصري، ورهاب الأجانب والتعصب المتصل بذلك"، الذي أدانت فيه اللجنة رسمياً للمرة الأولى معاداة السامية.

٤ - واستمر قائلاً إنه في مواجهة الزيادة الأخيرة في النزاعات الإثنية، قامت الجمعية العامة، في قرارها ٤٧/٨٠، المعنون "التطهير الإثني والضغينة العنصرية" والذي انضمت أوكرانيا الى مقدميه، بإدانة السياسة الرامية الى هذا التطهير في أراضي يوغوسلافيا السابقة. ورحبت أوكرانيا بإنشاء المحكمة الدولية لمقاضاة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة، وترى أنه ينبغي إدانة جميع انتهاكات هذا القانون في أي مكان في العالم.

٥ - ومضى قائلاً إن الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ما تزال تشكل أساس التعاون الدولي في مكافحة العنصرية والتمييز العنصري لذا تناشد أوكرانيا الدول الأطراف أن تمارس دوراً نشطاً في تطبيقها، نظراً لأن التطبيق الشامل للاتفاقية سيسهم الى حد كبير في تحقيق أهدافها. وفي بداية هذا العام، وافق برلمان أوكرانيا على تعديل للمادة ٨ من الاتفاقية، وافقت عليه الدول الأطراف في اجتماعها الرابع عشر والجمعية العامة في قرارها ٧٨/٤٧.

(السيد بروز، أوكرانيا)

٦ - وأشار أخيرا الى أنه لم تسجل في بلده حالات جسيمة من التمييز، أو أعمال عنادية أو عنف لأسباب عرقية أو وطنية أو إثنية ولا مظاهر معاداة السامية أو الخوف من الروس، وهي تصرفات تعتبر جرائم بموجب التشريع الوطني. وقد اتخذت حكومته التدابير اللازمة لإيجاد حل لائق للمشاكل التي تثيرها طائفة التتار في القرم، أو طائفة الألمان أو الأشخاص من جنسيات أخرى الذين رحلهم النظام الشيوعي السابق الى أراضي أوكرانيا.

٧ - السيد شنايدر فون فارتنسي (المراقب عن سويسرا): قال إن الشعب السويسري قد وافق توا على أحكام جنائية جديدة ضد التمييز العنصري، تعتبرها حكومة بلده شرطا لا غنى عنه للوفاء بالتزاماتها المنبثقة عن الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. لذا تقوم حكومته قريبا بإبلاغ الأمين العام بانضمام سويسرا الى الاتفاقية المذكورة.

٨ - واختتم كلامه قائلا إن سويسرا طرف بالفعل في اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وكذلك في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويبين هذا الانضمام الجديد استعداد بلده لمكافحة التمييز العنصري في جميع أنحاء العالم.

٩ - السيد كالوفسكي (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة): قال إن الكفاح من أجل القضاء على العنصرية والتمييز العنصري يجب مواصلته بعزم وإصرار، مستلهما وصية من النصر الذي تحقق في مكافحة الفصل العنصري في جنوب افريقيا.

١٠ - وأردف قائلا إن العنصرية اكتسبت، بعد الحرب الباردة، أبعادا خطيرة، حتى في مجتمعات كانت تعتبر متسامحة وديمقراطية. ويلزم الآن أن تضطلع الأمم المتحدة بمكافحة العنصرية، مثلما فعلت في مكافحة الفصل العنصري. وقد تكون ضحايا العنصرية، ورهاب الأجانب وأشكال أخرى من التعصب أمما، أو أقليات وطنية أو إثنية أو مجرد أشخاص؛ ومظاهرها هي العنف، أو إبادة الأجناس أو الانتهاكات ذات الطابع السياسي أو الاجتماعي، أو الاقتصادي، أو الثقافي أو الديني، ضمن جملة أمور، وقد يكون الجناة فيها حكومات أو مؤسسات أو أشخاص.

١١ - وأضاف قائلا إن إعلان وبرنامج عمل فيينا اللذين اعتمدهما المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان أكدا أن حقوق الإنسان والحريات الأساسية تراث فطري لجميع الكائنات البشرية وأن حمايتها مسؤولية أساسية للحكومات. وينبغي للأمم المتحدة أن تكمل وفاء هذه الحكومات بالتزاماتها التي يفرضها عليها الميثاق والقانون الدولي. ويجب على الحكومات، من جانبها أن تتوخى أكبر قدر من الحذر عند اتخاذ أي تدابير سياسية أو إدارية يمكن أن تعود بالفائدة على فئة وطنية أو إثنية على حساب فئة أخرى.

(السيد كالوفسكي، جمهورية)

مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)

١٢ - واستمر قائلا إن الأمم المتحدة، حتى اليوم، لم تضع بعد سياسة مفصلة وفعالة فيما يتعلق بالأقليات الوطنية أو الإثنية والعمال المهاجرين، والفئات التي هي حاليا ضحايا العنصرية ورهاب الأجانب. وينبغي أن تعتبر كل الأقليات الوطنية عنصرا إيجابيا وليس مشكلة، وذلك كيما تسهم في تشجيع علاقات حسن الجوار بدلا من أن تشكل مصدرا للنزاع.

١٣ - ومضى قائلا إن لجنة القضاء على التمييز العنصري حققت نتائج طيبة عند نظرها في مدى مراعاة الدول الأعضاء للاتفاقية؛ بيد أنه ينبغي في المستقبل إيلاء مزيد من الاهتمام لحالة الأقليات الوطنية أو الإثنية والنظر بجدية في جميع قرارات الحكومات التي يمكن أن تشكل انتهاكا لحقوق الإنسان لهذه الفئات.

١٤ - وأشار الى البند ٩٤ من جدول الأعمال، المتعلق بحق الشعوب في تقرير المصير. فقال إن تشجيع العلاقات الودية بين الأمم استنادا الى مبادئ المساواة في الحقوق وحق الشعوب في تقرير مصيرها، وهو هدف أساسي من أهداف ميثاق الأمم المتحدة. ما يزال ساريا اليوم كما كان منذ ٥٠ عاما مضت. وينبغي للدول الأعضاء أن تحل خلافاتها بطرق سلمية كيما لا يتعرض السلم أو الأمن الدولي أو العدالة للخطر. ولا ينبغي التسامح في التدابير الموجهة نحو إشاعة عدم الاستقرار في الهوية الوطنية، أو إنكارها، أو استغلالها أو محوها. ويحث ميثاق الأمم المتحدة على الوحدة ضمن التنوع، وليس على الإقصاء أو التمييز.

١٥ - واختتم كلامه قائلا إن بعض الممثلين ما يزال يشير الى "يوغوسلافيا السابقة"، عندما يتكلمون عن نزاعات عسكرية ونزاعات التطهير الإثني. وبالنظر الى أنه لا يوجد في جمهورية مقدونيا نزاعات عسكرية أو تطهير إثني، فيلزم استخدام اسم صحيح.

١٦ - السيد ديوب (السنغال): قال إنه في هذا العصر الذي تبرز فيه من جديد المنافسات الإثنية، والدينية والوطنية القديمة مهددة الاستقرار والأمن في مناطق شتى من العالم، والذي يسهم فيه تدهور الحالة الاجتماعية والاقتصادية في إعادة ظهور وانتشار الاتجاهات الى العنصرية ورهاب الأجانب، تكتسب الأمم المتحدة ولجنة القضاء على التمييز العنصري والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري أهمية خاصة للغاية.

١٧ - وأردف قائلا إنه بعد انفجار العنف العنصري في رواندا، الذي بلغ أبعاد إبادة الأجناس، فإن السنغال، التي عملت منذ البداية على إيجاد حل سلمي للأزمة عن طريق التفاوض، تأسف لأن المجتمع الدولي لم يقم في الوقت المناسب لتعبئة الموارد الضرورية لكفالة التطبيق الفعال لاتفاقات أروشا. والحالة في بوروندي تدعو أيضا الى قلق عميق، نظرا لأنها تجمع بين عناصر يمكن أن تتسبب في تكرار الأحداث الدموية التي جرت في رواندا. وتستدعي عودة السلم والاستقرار في كلا البلدين حلا يشجع المصالحة الوطنية على أساس التطبيق الفعال لاتفاقات أروشا، ودعم توطيد العملية الديمقراطية في بوروندي وتشجيع احترام حقوق الإنسان.

(السيد ديوب، السنغال)

١٨ - وأضاف قائلاً إنه على ضوء التقرير الأخير لفريق الخبراء المعني بانتهاكات القانون الإنساني الدولي في رواندا الذي أنشأه الأمين العام للأمم المتحدة، ونظراً لزيادة أعمال القتل والأعمال الوحشية المرتكبة لأسباب عنصرية في شتى أنحاء العالم، أيدت السنغال تأييداً تاماً توصية اللجنة القضائية بإنشاء محكمة دولية للمحاكمة على الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

١٩ - واستمر قائلاً إن وفده يعرب، في هذا الصدد، عن قلقه العميق للحالة السائدة حالياً في جمهوريات يوغوسلافيا السابقة، ولا سيما اليوسنة والهرسك، حيث تستمر القوات الصربية في حملتها المشينة في "التطهير الإثني" والإبادة الجماعية لمدنيين عزل من السلاح، وذلك وفقاً لآخر معلومات عممتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ولجنة الصليب الأحمر الدولية. ويلزم أن يعمل المجتمع الدولي كل ما بوسعه لكي يسود الحق والعدل فوق القوة الغاشمة والعدوان؛ وينبغي، من ناحية، أن يمثل المنسوب إليهم ارتكاب هذه الجرائم أمام المحكمة الدولية المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ٨٢٧ (١٩٩٣).

٢٠ - ومن ناحية أخرى، قال إنه أمكن مشاهدة الأحداث التاريخية التي أسدلت الستار نهائياً في الشهور الستة الأخيرة على الفصل المشين للفصل العنصري في جنوب أفريقيا. وتشكل الانتخابات الديمقراطية الأولى من نوعها التي أجريت في هذا البلد نصراً مؤزراً لأولئك الذين وهبوا حياتهم لقضية الحرية والمساواة العنصرية، وأيضاً لإنشاء مجتمع ديمقراطي قادر على الإسهام في السلم، والأمن والتعاون الدولي. ويجدر في هذا الصدد تأكيد الدور الأساسي الذي اضطلعت به الأمم المتحدة في العقود الأربعة الأخيرة بغية إعادة الكرامة وحقوق الإنسان إلى شعب جنوب أفريقيا.

٢١ - واستطرد قائلاً إنه منذ التوقيع على اتفاق واشنطن للسلم، بدأ الشرق الأوسط عملية سلم نشطة ستؤدي إلى التوصل إلى حل شامل، وعادل ودائم للقضية الفلسطينية على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وقد آن الأوان لكي يمارس الشعب الفلسطيني حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة على أرضه المحتلة.

٢٢ - وبالرغم من ذلك كله، فإن التطور الإيجابي الملحوظ في جنوب أفريقيا والشرق الأوسط لا ينبغي أن يجعلنا نغض النظر عن استمرار التمييز العنصري الداعي إلى القلق في كثير من مناطق العالم، ولا سيما ظهور أشكال جديدة من العنصرية، والتعصب وراهب الأجانب التي عادة ما يكون ضحيتها الأقليات، والعمال المهاجرون واللاجئون.

٢٣ - واختتم كلامه قائلاً إن السنغال لن تدخر وسعاً في التعاون مع الأمم المتحدة ولا سيما مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بغية تطبيق برنامج عمل العقد الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري.

٢٤ - السيدة دوتيس (اليونان): قالت ممارسة لحق الرد وبالإشارة الى البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، إن قرار مجلس الأمن ٨١٧ (١٩٩٣) يقضي بأن تسمى هذه الدولة مؤقتا "جمهورية مقدونيا اليوغوسلافيا السابقة" الى حين تسوية الخلاف الناشئ فيما يتعلق باسمها، وهو الأمر الذي لم يتم بعد.

٢٥ - السيد كالوفسكي (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة): قال إن ممثلة اليونان تفسر قرار مجلس الأمن تفسيراً خاطئاً، كما حدث بالفعل مرات أخرى، وإن بلده هو جمهورية مقدونيا وليس جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. كما تسمى في الأمم المتحدة. وفي مقدور الممثلين، إذا شاءوا، استخدام الاسم الدستوري الحقيقي للدولة، نظراً لأن القرار لا يلزم باستخدام الاسم المؤقت.

٢٦ - السيدة دوتيس (اليونان): قالت إن نص القرار واضح وإنه إذا ما تغير اسم الدولة فلن يكون للقرار أي معنى.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٠٥